

إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية المتعلقة بمنتجات الصيرفة الاسلامية - دراسة تطبيقية بمصرف السلام  
**Operating Cash Flow Risk Management For Islamic Finance Products -Applied  
 Study In Al Salam Bank**

تجانية حمزة<sup>1</sup>، العبسي علي<sup>2</sup>، ضيف الله محمد الهادي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة الوادي (الجزائر)، tedjania-hamza@univ-eloued.dz

<sup>2</sup> جامعة الوادي (الجزائر)، labsiali@gmail.com

<sup>3</sup> جامعة الوادي (الجزائر)، DIFMH2008@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2023/05/20

تاريخ القبول: 2023/04/27

تاريخ الاستلام: 2023/03/09

**ملخص:** تتناول هذه الدراسة موضوع إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية في البنوك والمؤسسات المالية المتعلقة بعمليات الصيرفة الاسلامية، حيث شمل مفهوم إدارة المخاطر والتطرق للتدفقات النقدية التشغيلية في المؤسسات المالية ومنتجات الصيرفة الاسلامية، وبيان أهميتها ودورها، ثم تم التطرق إلى واقع هذه المخاطر من خلال دراسة تطبيقية خاصة بمصرف السلام للاستفادة منها في الجزائر، واستعراض لبعض المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، بالإضافة إلى توضيح هذا التحول من التمويل التقليدي إلى منتجات تقدم التمويلات وفق قواعد ومبادئ الشريعة الاسلامية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن لإدارة المخاطر دورا كبيرا في زيادة الثقة في منتجات الصيرفة الاسلامية، وتخفيض مخاطر التدفقات النقدية التي تواجهها، كما توصلت إلى أن الإدارة الفعالة لمخاطر منتجات الصيرفة الاسلامية تحقق الكفاءة الاقتصادية وصولا للمصداقية الشرعية، وأوصت الدراسة ضرورة دراسة نتائج نسب ومؤشرات التطور لصافي التدفقات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية للتمويلات الاسلامية وذلك لغرض دعم نقاط القوة بالنسبة لشبابيك الصيرفة الاسلامية ذات الاداء الايجابي، ومعالجة نقاط الضعف من خلال تحليل وتشخيص اسبابها بالنسبة للشبابيك ذات الاداء السلبي.

**كلمات مفتاحية:** إدارة المخاطر، تدفقات نقدية تشغيلية، منتجات صيرفة اسلامية.

تصنيف JEL : G32، G33، F65.

**Abstract:**

This study examine of operating cash flow risk management in banks related to Islamic finance operations, as the concept of risk management and looking at operating cash flows in financial institutions and Islamic finance products, and explaining their importance and role, then the reality of these risks was addressed through a special empirical study At Al Salam Bank to benefit from in Algeria, and a review of some of the risks facing financial institutions, as well as clarifying this shift from traditional financing to products that provide funds in accordance with the rules and principles of Islamic Sharia.

One of the most important findings of the study is that risk management has a major role in increasing confidence in products of Islamic finance, and reducing the risks of cash flows that it faces. It also concluded that effective management of the risks of Islamic finance products achieves economic efficiency, up to credibility according to Islamic Sharia, The study recommended the necessity of studying the results of development ratios and indicators of net operating cash flows on Islamic financing in order to support strengths for Islamic banking counter with positive performance, and to address weaknesses for counter with negative performance.

**Keywords:** Risk Management, Operating Cash Flows, Islamic Finance Products.

**JEL Classification:** G32, G33, F65.

## 1. مقدمة:

يعد التمويل الإسلامي ظاهرة جديدة وتنمو هذه الصناعة بمعدل متواضع في مناطق مختلفة من العالم ليس فقط في الدول الإسلامية ولكن أيضاً في الدول غير الإسلامية، حيث تعد الخدمات المصرفية الإسلامية آلية تمويل قائمة على الشريعة والتي تختلف عن أدوات التمويل التقليدية. تختلف منتجات الصيرفة الإسلامية تماماً عن طرق التمويل التقليدية. لهذا السبب، تواجه المؤسسات المالية الدولية مخاطر فريدة مرتبطة بمنتجاتها، وفي نفس السياق تتعرض البنوك التقليدية وكذلك الإسلامية لمجموعة واسعة من المخاطر في سياق عملياتها، إذ تنقسم المخاطر المصرفية بشكل عام إلى أربع فئات (المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الأعمال ومخاطر المرتبطة بعمليات الصيرفة الإسلامية). وعليه هناك طرق مختلفة لتخفيف المخاطر في المعاملات المالية وتأتي هذه الدراسة لتناقش إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية وكيف يمكن تسيير هذه المخاطر من جهة. ومن ناحية أخرى نتطرق إلى ما ناقش العلماء المعاصرون للشريعة الإسلامية وأحكام الشريعة بشكل عام بهذا الخصوص. ونركز في هذه الدراسة على إدارة مخاطر التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية في ضوء التعامل بمنتجات الصيرفة الإسلامية وفق المبادئ الشرعية. هذه الدراسة ذات طبيعة نظرية وتطبيقية. حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية مزيجاً فريداً من المخاطر وترتيبات تقاسم المخاطر الناتجة عن التصميم التعاقدية للأدوات المالية، بناءً على مبادئ الشريعة والبنية التحتية للسيولة والحوكمة القانونية الشاملة. لذا يتوجب علينا تسيير وإدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك لتجنب المخاطر وللتقليل منها.

### 1.1 إشكالية البحث:

من هنا وفي إطار ما سبق تتضح ملامح إشكالية الدراسة في ما يلي:

كيف يتم تسيير أو إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية؟ وكيف لمصرف السلام أن يتجنب أو يقلل من المخاطر ما تتحمله نظائره من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية؟

### 2.1 فرضية البحث:

تبنى الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن تحليل النسب والمؤشرات المالية يمكنها أن تجنب أو تقلل من مخاطر تدهور التدفقات النقدية التشغيلية المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية لدى مصرف السلام.

## 2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

حاولنا من خلال هذا الإطار النظري أن نوضح مفهوم إدارة المخاطر وإدارة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى ماهية منتجات الصيرفة الإسلامية، كما تم توضيح إدارة التدفقات النقدية المتعلقة بشباك الصيرفة الإسلامية وأهم المخاطر العامة التي تواجهها.

### 1.2 مفهوم إدارة المخاطر:

وفي ما يلي يمكننا أن نعرف الخطر، وإدارة المخاطر بالشكل التالي:

- تعريف الخطر:

يمكن تعريف الخطر على أنه احتمال حدوث خسارة اجتماعية أو مادية أو اقتصادية، أو حالة التعرض للخطر في مجال التمويل، كما يمكن تعريفه على أنه عدم اليقين بشكل عام قد يواجه الفرد أو المؤسسة في العوائد أو الخسائر المختلفة

. (Shahzad, 2018, p. 68)

- تعريف إدارة المخاطر: هي عملية تستمر طوال حياة المشروع. ويشمل عمليات تخطيط إدارة المخاطر وتحديدتها وتحليلها ومراقبتها، ويتم تحديث العديد من هذه العمليات طوال دورة حياة المشروع، حيث يمكن تحديد مخاطر جديدة في أي وقت، والهدف من إدارة المخاطر هو تقليل احتمالية وتأثير الأحداث المعاكسة للمشروع، من ناحية أخرى، ينبغي استغلال أي حدث يمكن أن يكون له تأثير إيجابي (ENTERPRISE RISK AND CONTROL, 2007, p. 3).

- كما تعد منهجاً أو مدخلاً علمياً للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع أي الحد الأدنى (حماد، 2003، صفحة 51).

## 2.2 مفهوم ادارة التدفقات النقدية:

يمكن تعريف إدارة التدفقات النقدية بالشكل التالي:

- التدفقات النقدية هي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بشركة ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية الأخرى مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة الشركة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل (حداد، 2009، صفحة 40).

- التدفق النقدي هو مؤشر يقيس التدفق النقدي المتاح للمؤسسة، وبالنسبة للمحللين والدائنين، إنها طريقة جيدة لفهم الملاءة المالية والاستدامة للمؤسسة. كما أنه مؤشر يسمح لك بمعرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال نشاط الاستغلال، أو قدرتها على توزيع الأرباح على مساهميها (Sun, 2019, p. 8).

يمكننا من خلال التعريف السابقة تحديد مفهوم شامل للتدفقات النقدية على أنها اعتمدت في توضيحها على معلومات الكشوفات المالية، كما نجد أن التدفقات النقدية لها ثلاثة أنواع: فمنها التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية (حداد، الادارة المالية، 2009، صفحة 41).

**التدفقات النقدية التشغيلية:** وهي استخدام النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية خلال الفترة المالية، مثل المشتريات النقدية المبيعات النقدية، تحصيلات المدينين، تسديدات الموردين، والمصروفات التشغيلية مثل مصاريف الاجار والرواتب والمصاريف الادارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع. في حين لا يدخل ضمن هذه المصاريف أقساط الامتلاك أو إطفاء (سداد) الأصول غير الملموسة لكونها مصروفات غير نقدية.

**التدفقات النقدية الاستثمارية:** هي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية، مثل الاقراض بضمانات أو بدون ضمانات، التحصيلات من القروض، شراء وبيع الاصول الثابتة، وشراء وبيع استثمارات طويلة الأجل.

**التدفقات النقدية التمويلية:** وهي التي تبين الآثار النقدية للأنشطة التمويلية، مثل إصدار أسهم عادية نقداً، إصدار السندات نقداً، الاقتراض مقابل أوراق الدفع، توزيعات حصص الأرباح النقدية على المساهمين، وشراء أو بيع أسهم الخزينة.

## 3.2 مفهوم منتجات الصيرفة الاسلامية:

يمكن تعريف منتجات الصيرفة الاسلامية، من خلال التطرق إلى الصيغ التمويلية بالشكل التالي:

المراجعة:

- هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 33).

- كما هي نشاط تجاري بالبيع والشراء، حيث تتحول المصارف الإسلامية إلى نشاط الاستثمار والمتاجرة الحقيقية، وتلبي في نفس الوقت حاجة المتعامل إلى السلعة مع تقسيط الثمن أو تأجيله (أحمد جابر بدران، وآخرون، 2009، صفحة 32).

#### المشاركة:

- هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 33).

- كما هي أن يشترك اثنان في رأس مال، فيقولان: اشتركتنا فيه، على أن نشترى ونبيع معا، أو شتى-أو إطلاقاً- على أن ما رزق الله عز وجل من ربح، فهو بيننا على شرط كذا، أو يقول أحدهما ذلك، ويقول الآخر: نعم (محمد أحمد سراج، وآخرون، 2009، صفحة 20).

#### المضاربة:

- هي عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمّى "مقرض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 33).

- كما هي أن يدفع رجل مالا لأخر، ليتجر به، ويكون الربح بينهما، حسبما يتفقان عليه من النصف أو الثلث أو الربح أو غير ذلك، بعد إخراج رأس المال (محمد علي جمعة، وآخرون، 2009، صفحة 20).

#### الإجارة:

- هي عقد إيجار يوضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمّى "المؤجر" تحت تصرف الزبون المسمّى "المستأجر"، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34).

- فقد عرف مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية التأجير بأنه: عقد اتفاق بين المؤجر والمستأجر، بمقتضاه ينتقل إلى المستأجر حق استخدام ملكية معينة (حقيقية أو معنوية) مملوكة للمؤجر، لمدة محددة من الزمن، مقابل العائد المتفق عليه (أحمد جابر بدران، وآخرون، 2009، صفحة 19).

- ويرى البعض أن الإجارة بيع للمنافع بعوض، والمنفعة قد تكون منفعة عين كسكن الدار، وركوب السيارة، وقد تكون منفعة عمل، مثل: عمل المهندس، والبناء والنساج والخياط، ومنفعة الشخص الذي يبذل جهده مثل الخدم، والاجارة نوعان: التشغيلي والتمويلي (أحمد جابر بدران، وآخرون، 2009، صفحة 24).

#### السلم:

- هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسَلَّم له آجلاً من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34).

- يعني أن يعطي رأس مال السلم في سلعة معلومة إلى أجل معلوم، بزيادة في السعر الموجود عند السلف، وفي هذا منفعة للسلف، وهذا الوجه هو الذي يقال له السلم (أحمد جابر بدران، وآخرون، 2009، صفحة 7).

**الاستصناع:**

- هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنِّع سلعةً ستُصنَّع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34).

- عقد الاستصناع يقوم على مستصنع وصانع ومال مصنع وثن، فالمستصنع طالب الصنعة، ويكون فرداً أو مؤسسة، والصانع من يقوم بإحضار المادة الخام وصنعها، ويكون الصانع المتعاقد مسؤول عن كل شيء، والمال المصنوع هو محل عقد، ويتمثل في تحويل المادة الخام إلى شيء آخر متفق عليه، والتمن هو المال الذي يدفعه المستصنع نظير المطلوب صنعه وهو قيمة المادة الخام مع عمل الصانع (أحمد جابر بدران، وآخرون، 2009، صفحة 99).

**حسابات الودائع:**

- هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34).

**الودائع في حسابات الاستثمار:**

- هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34).

- هي صناديق تقوم على تجميع مدخرات الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية في وعاء واحد توجهه نحو شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة (أحمد جابر بدران وآخرون، 2009، صفحة 242).

**4.2 إدارة التدفقات النقدية المتعلقة بشباك الصيرفة الإسلامية:**

تعتبر النقدية النافذة المالية الرئيسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تحقيق الاستثمار والتنوع به وتعتبر كذلك نافذة ربحية يسعى البنك أو المؤسسة المالية من خلالها إلى زيادة أرباحه عن طريق الإدارة السليمة لها، إذ يعتمد البنك عليها في تحقيق ما يعادل نصف أرباحه تقريباً كونها مسؤولة مباشرة عن إدارة التدفقات النقدية في البنك والنشاطات التي ينفذها في الأسواق المالية عموماً وكذلك أسواق العملات الأجنبية (غسان، 2017، صفحة 5).

والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية معنية كذلك بالموجودات النقدية الفائضة في الفروع التابعة للبنك بحيث لا تكون هناك سيولة نقدية معطلة فهي بالتالي تؤثر وتتأثر بحسن إدارة الأقسام الأخرى في البنك مثل إدارة المخاطر وإدارة السيولة وكذلك إدارة الاستثمارات. ويمكن أن تقسم النقدية في البنك إلى قسمين: (غسان، 2017، صفحة 5)

**القسم الأول:** والذي يمثل النقدية الرئيسية والتي يُحتفظ بها بكافة موجودات البنك النقدية كما ويتم في هذا القسم استلام النقدية الواردة من الفروع يومياً أو تزويدهم بما يحتاجون إليه من نقدية إذا لزم ذلك لسد حاجتهم أو لتلبية طلبات العملاء التي أحياناً لا يستطيع الفرع تلبيتها في لحظة معينة.

**القسم الثاني:** فيمثل قسم النقدية الثانوية أو الفرعية والتي عادة ما تكون على صلة بأقسام البنك المختلفة مثل قسم الودائع أو الحسابات الجارية أو حسابات الادخار والتوفير وما إلى ذلك حيث تتولى كل خزانة خاصة عملية استلام الودائع من العملاء أو الاستجابة لطلباتهم بالسحب من حساباتهم وبموجب الإشعارات المخصصة لذلك، بمعنى آخر أن لكل قسم من أقسام البنك خزانة خاصة به تمثل الوارد والصادر في كل عملياته المالية. لهذا لا بد من وضع أسس ومعايير لإدارة النقدية تواكب التطور الذي تشهده البنوك الإسلامية والتوسع الذي يشهده السوق المصرفي العالمي وما رافق ذلك من ثورة المعلومات

والاتصالات في العالم عموماً والتي نقلت الأنظمة المصرفية في العالم إلى أعتاب مرحلة جديدة من التطور والتنافسية الشديدة وكون البنك الناجح هو الذي يوظف كافة المعطيات المتاحة له في الاهتمام بعمليات النقدية ومعرفة كافة المخاطر التي تواجهه في السوق المصرفي حتى يتمكن من اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، كما ترتبط إدارة النقدية بالمهام التالية:

- توفير السيولة النقدية في خزائن البنك سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية لمواجهة التزامات البنك وتوجيه الفائض منها للاستثمار كون هذه البنوك لا يمكن لها أن تلجأ إلى البنوك المركزية كمسعف أخير تجنباً لعدم التعامل بالفائدة.
- العمل على تحقيق معدلات عائد مجزية تحقق ربحاً للبنك وكذلك لأصحاب الودائع الاستثمارية مما يخلق حالة تنافسية مع البنوك التقليدية تعمل على جذب المستثمرين الذين يبحثون عن معدل عائد أفضل لاستثماراتهم بغض النظر عن طبيعة البنك الذي يقوم بعملية الاستثمار.
- طرح أفكار استثمارية جديدة لجذب المزيد من المدخرات التي تسعى للاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي هي في الواقع خارج الجهاز المصرفي خوفاً من الوقوع في فخ الربا أو التعامل المالي المحرم.
- توفير عناصر القوة للبنك حتى يتمكن من تطوير وابتكار منتجات مالية تواكب تطور السوق المصرفية المحلية والعالمية لتنويع الاستثمارات التي تغطي حاجة مجتمعاتها.

لذلك على البنوك الإسلامية أن تسعى إلى توحيد الجهود المشتركة والعمل على تطوير قنوات حوار فيما بينها تتلاءم مع مراحل نموها وتطورها لسد الفراغ الذي يتمثل في غياب التشريعات المالية والنقدية التي تلائم خصوصيتها الإسلامية في العديد من البلدان العاملة بها وخاصة مع البنوك المركزية، وكذلك تطوير عمل هيئات الرقابة الشرعية بحيث تتضمن عناصر معنية في الإدارة والمالية من أصحاب الخبرة إضافة إلى العنصر الفقهي ومراجعة كل أساليب إدارة النقدية ومنتجاتها حتى تقدم الأفضل.

## 5.2 المخاطر العامة التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية والمتعلقة بالصيرفة الإسلامية:

### المخاطر المالية:

المخاطر المالية هي تلك المتعلقة بالخسائر المالية لأصول وخصوم المؤسسة. وتتعرض جميع البنوك المؤسسات المالية لمثل هذه المخاطر، كما يتعرض شبك الصيرفة الإسلامية في هذه المؤسسات أيضاً لمخاطر، جميع المخاطر التي تندرج تحت هذه الفئة هي (Shahzad M. I., 2014, pp. 71-72) :

أ. **مخاطر الائتمان:** هي التي من المحتمل أن يفشل العملاء في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً للشروط المتفق عليها. حيث ترتبط مخاطر الائتمان بخصائص محددة لعقود التمويل الإسلامي، وتنطبق أيضاً على أصول تقاسم الأرباح (المشاركة والمضاربة). كما تشمل المخاطر الناشئة عن تسوية المعاملات الموجودة في جميع الصيغ الأخرى بدرجات متفاوتة، وتعتبر مخاطر الائتمان هي واحدة من المخاطر الهامة في البنوك الإسلامية والتقليدية وهي السبب الرئيسي لفشلها.

ب. **مخاطر السيولة:** مخاطر السيولة هي الخسائر المحتملة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الناشئة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادات في الأصول عند انخفاضها، دون تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة وبعبارة أخرى انعدام السيولة، وكدعم الأمان التي توفرها محفظة الأصول السائلة، أو القدرة على إنشاء موارد بتكلفة عادية حيث يؤدي الإفراط في السيولة إلى الإفلاس.

ت. **مخاطر السوق:** يذكر أن مخاطر الخسائر في الميزانية داخل وخارج البنك تطرأ بسبب تقلبات الأسعار وغالبا ما تكون سلبية. إن منتجات الصيرفة الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر السوق بسبب التقلبات في قيم الأصول القابلة للتداول، والقابلة للتسويق، والقابلة للتأجير. كذلك مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر في الميزانية الناتجة عن التقلبات في أسعار الأصول.

ث. **مخاطر الاستثمار في رأس المال:** وبما أن البنوك الإسلامية معنية بالاستثمارات القائمة على التمويل، ومعظمها في المشاركة والمضاربة، في هذه الحالة تكون البنوك الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر الاستثمار القائمة على التمويل. من ناحية أخرى، لا تدخل البنوك التقليدية في مثل هذه المعاملات، تنشأ هذه المخاطر كنتيجة للاحتفاظ بحقوق الملكية لغرض الاستثمار أو أغراض التداول أو السيولة التي يتم التعامل معها في ظل مخاطر السوق.

### المخاطر التشغيلية:

يمكن تعريف المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر التي قد تنتج عن عدم كفاية العمليات الداخلية، بسبب الإدارة أو بسبب الحوادث الخارجية، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي: (Shahzad M. I., 2014, p. 73)

أ. **الخطر القانوني:** تواجه شبائيك الصيرفة الإسلامية مخاطر قانونية أكثر من معاملات البنوك التقليدية، بسبب طبيعة المراحل المبكرة للمعاملات التجارية الإسلامية المستمدة من الشريعة. الشاغل الرئيسي في هذا الصدد هو مسألة وجوب التطبيق. وما إذا كانت العقود القائمة على الشريعة مطبقة بطريقة قانونية في حالة النزاعات القانونية.

ب. **المخاطر الائتمانية:** المرتبطة بفشل البنوك والمؤسسات المالية: وهي المخاطر التي تنشأ عن فشل البنك الإسلامي في الأداء وفقاً لمعايير صريحة وضمنية، تنطبق على مسؤولياته الائتمانية، وبالتالي سيؤدي الفشل في الحفاظ على المسؤوليات الائتمانية إلى تدهور سمعة البنك الإسلامي. وبالتالي قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضده. لذا يجب على البنوك الإسلامية أن تتصرف حسب توقعات المستثمرين/ المودعين، وإذا كان هناك أي اختلاف في أهداف العملاء، فستواجه المؤسسة المالية هنا مخاطر ائتمانية.

ت. **مخاطر عدم مطابقة المنتجات للشريعة (عدم الامتثال):** ترتبط "المخاطرة" بهيكل وطريقة عمل هيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنك أو المؤسسة المالية، أو عدم الامتثال المحتمل لقواعد ومبادئ الشريعة في عمليات البنوك، أو المخاطر المرتبطة بالعقود وإمكانية المخالفة. وقد اقترح بعض علماء الشريعة أنه إذا فشل شبك الصيرفة الإسلامية في البنك في التصرف وفقاً لقواعد الشريعة، فيجب اعتبار المعاملة لاغية وباطلة من وجهة نظر شرعية يجب اعتبار المعاملة لاغية وباطلة من وجهة نظر الشريعة، ولا يجب تضمين أي دخل ناتج عنها في الأرباح التي سيتم توزيعها على المستثمرين/ المودعين.

### مخاطر الأعمال:

مخاطر الأعمال هي نوع مهم من المخاطر التي تتعلق ببيئة الأعمال التجارية للبنك. يتأثر هذا الخطر بسبب الاقتصاد الكلي، وصنع السياسات، وعوامل القانون والتنظيم في منتجات شبك الصيرفة الإسلامية، ويشمل ذلك الأنواع التالية من المخاطر:

أ. **مخاطر متعلقة بالدولة:** تنتج عن عدم الاستقرار المحتمل للأصول الأجنبية بسبب الأحداث السياسية أو المالية في بلد معين. وعادة تستورد المؤسسات المالية الإسلامية الأصول. وقد ينشأ هذا الخطر في حالة عدم الاستقرار السياسي لبلد معين.

ب. **مخاطر السحب:** هي مخاطر حيث يواجه البنك عمليات سحب كبيرة من قبل المودعين. وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب فقدان الثقة والنزاعات في البنك وارتفاع معدل العائد المقدم من البنوك الأخرى، للتخفيف من هذه المخاطر، ينبغي على المؤسسات المالية الدولية زيادة كفاءتها، وتقديم معدل عائد تنافسي في السوق. يرتبط هذا الخطر أيضاً بمخاطر السمعة.

ت. **مخاطر الازاحة التجارية:** وهذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين. ويحدث ذلك عندما تقوم البنوك والمؤسسات المالية، وبسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية. بدعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين لأجل أن تمتع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها، ومخاطر الازاحة التجارية تعني أنه قد يعجز البنك الإسلامي ورغم أنه يعمل وفق الضوابط الشرعية تماماً عن إعطاء منافس على الودائع مقارنة بالبنوك والمؤسسات المالية أو التقليدية المنافسة وهنا قد يتوفر الدافع مرة أخرى لكي يقرر المودعون سحب أموالهم، ولمنع ذلك يحتاج مالكو البنوك الإسلامية إلى أن يتخلوا عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.

ث. **مخاطر تقلبات الاسعار:** تتعامل المؤسسات المالية الإسلامية أيضاً مع التجارة الدولية البيت عقدها بعملات مختلفة.

هناك دائماً تقلبات في سعر الصرف، هذا التقلب يمكن أن يؤدي إلى مخاطر تقلبات أسعار الصرف في صناعة التمويلات الإسلامية.

ج. **مخاطر الثقة:** كما يؤدي معدل عائد منخفض للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بمتوسط العائد في السوق المصرفية، قد يؤدي إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض التعدي أو التقصير من جانب البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية، وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تحرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها.

#### المخاطر المرتبطة بمنتجات الصيرفة الإسلامية:

أ. **مخاطر الخزينة بالمراجحة:** وهي عبارة عن عقد مستحث جاءت صياغته بجمع عدد من العقود المختلفة، وشرط صحة هذا العقد تقوم على حقيقة أنه يتعين على البنك شراء السلعة ومن ثم تحويل ملكية هذه السلعة للزبون، ومن المشاكل المحتملة وقد تحدث في عقد بيع مثل بيع المراجحة هي تأخر الزبون في سداد ما عليه، حيث أن البنوك الإسلامية لا تقوم في الأساس بأخذ ما يزيد عن السعر المتفق عليه للسلعة المباعة. ويعني التباطؤ في سداد الالتزامات نحو البنك الإسلامي أنه يواجه خطر الخسارة (خان، 2003، صفحة 68).

ب. **مخاطر التمويل بالسلم:** هنالك على الأقل نوعان من المخاطر في عقد السلم مصدرهما الطرف الآخر في العقد. وهما كالتالي: (خان، 2003، صفحة 69).

- تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماماً، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم.

- لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة أو خارجها، فهي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم .

ت. **مخاطر التمويل بالإستصناع:** عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، وهي تشمل: (خان، 2003، الصفحات 69-70) .

- مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة تشيع مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة.

- مخاطر العجز في السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة.

- إذا اعتبر الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.

- وإن تمت معاملة الزبون في عقد الاستصناع معاملة الزبون في عقد المراجعة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فذاك مخاطر إضافية يواجهها البنك الاسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع .

ث. **مخاطر التمويل بالمشاركة- المضاربة:** تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الاخلاقي والانتقاء الخاطى للزبائن، وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها (خان، 2003، صفحة 71).

### 3. دراسة تطبيقية لمصرف السلام في الجزائر:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل مجموعة من المؤشرات في المعايير المستخدمة لقياس مخاطر النقدية في مصرف السلام في الجزائر، وكذلك الكشف عن التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية للمصرف، حيث نقوم بدراسة القوائم المالية، وتحليلها من خلال مجموعة من النسب المالية، وقد تم جمع البيانات المالية من التقارير السنوية للمصرف من سنة 2011 إلى غاية 2017 أي 7 سنوات، ولأجل تحليل المتغيرات تم اختيار أربعة مؤشرات تمثل مخاطر النقدية في المصرف، بالإضافة إلى النسب المالية للتدفقات النقدية التشغيلية. وفي ما يلي سيتم الإشارة إلى المفاهيم العامة والخدمات المقدمة من طرف مصرف السلام وتحليل المؤشرات والنسب المالية.

### 1.3 المفهوم، النشأة والخدمات المقدمة من طرف مصرف السلام

#### مفهوم ونشأة مصرف السلام:

مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، لبيدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

#### الخدمات المقدمة من طرف مصرف السلام:

يقترح مصرف السلام-الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها لك. ومن بين الخدمات المقدمة: (Al Salam Bank, 2020)

**عمليات التمويل:** مصرف السلام-الجزائر يمول مشاريعك الاستثمارية، وكافة احتياجاتك في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المراجعة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، والبيع الآجل، الخ . . . . .

**التجارة الخارجية:** مصرف السلام-الجزائر، يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة و فعّالة من:

- وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستنديّة.

- التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

الاستثمار والادخار: وهنا تجدر الإشارة إلى الرغبة في تنمية رأس مالك و استثمار فائض سيولتك، والاستفادة من أفضل شروط موجودة في السوق، لذا عليك بمصرف السلام-الجزائر، والذي يقترح عليك حلول جذابة وآمنة من خلال:

الخدمات: ومنها

- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، والخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر " ..
- خدمة "موبايل بنكنغ"، وخدمة مايل سويفت " سويفتي " .
- بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة "، وبطاقات السلام فيزا الدولية.
- خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina"، وخزانات الأمانات " أمان " .
- ماكينات الدفع الآلي، وماكينات الصراف الآلي،... الخ

**2.3 تحليل نسب المخاطر لدى مصرف السلام:** يتعرض مصرف السلام إلى خسائر غير متوقعة تكمل في قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، وهو ما تنشأ عنه مخاطر عدم القدرة على السداد وهذا من حين إلى آخر، بسبب السحوبات المفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم، ولا بد من المصرف من أن يحتاط لمثل هذه السحوبات، إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو مؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، واستخدام مؤشرات قياس هذه المخاطر بالاعتماد البيانات المالية للتقارير السنوية لمصرف السلام.

- نسبة مخاطر السيولة الأولى:

إذ تشير إرتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة، وتحسب وفقا للعلاقة التالية: (حمد، 2017، صفحة 408)

مخاطر السيولة = (النقد والارصدة لدى البنوك)/(إجمالي الاصول)

ويمكن تلخيص حساب هذه النسبة للسنوات (2011-2017) من خلال الجدول التالي:

الوحدة بألاف الدينار الجزائري

الجدول رقم (1): نسبة مخاطر السيولة الأولى

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
34 846	18 923	15 851	11 221	10 029	10 567	9 362 330	ن. ر. لدى
85 775	53 103	40 575	36 309	39 550	32 782	24 821	اجمالي الاصول
40,63%	35,63%	39,07%	30,91%	25,36%	32,23%	37,72%	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية لمصرف السلام

تشير نتائج الجدول رقم (1) أن النسبة تتراوح ما بين 25 و41 بالمئة خلال سنوات الدراسة، وتعتبر سنة 2017 أكبر نسبة محققة بما يعادل 40,63%. إذ تشير إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك، يعكس زيادة رصيد الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، ومركز الصكوك البريدية لدى المصرف السلام، وهو ما يجعل المصرف في أريحية في مواجهة التزاماته المختلفة، في حين أن أقل نسبة كانت في سنة 2013 بنسبة 25,36% وهي نسبة أقل من السنوات الأخرى،

لكنها تعد مقبولة وذات أريحية بحكم أنها مرتفعة نسبيا، وهو ما يفسر قدرة مصرف السلام من خلال منتجات الصيرفة الاسلامية على استقطاب الودائع والمدخرات، وهذا ما جعل هذه النسبة مرتفعة في كل السنوات وبالتالي يتبين أنه أقل مخاطر وأكثر حرصا في اختيار قراراته الاستثمارية

#### - نسبة مخاطر السيولة الثانية:

ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة (حمد، 2017، صفحة 408).

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والاستثمارات الأجل قصيرة}}{\text{إجمالي الاصول}}$$

ويمكن تلخيص حساب هذه النسبة للسنوات (2011-2017) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نسبة مخاطر السيولة الثانية  
الوحدة: بآلاف الدينار الجزائري

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
81 149	48 511	37 203	33 833	37 620	30 835	23 163	النقد
85 775	53 103	40 575	36 309	39 550	32 782	24 821	اجمالي الاصول
94,61%	91,35%	91,69%	93,18%	95,12%	94,06%	93,32%	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية لمصرف السلام

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (2) أنه يوجد اختلاف بين النسب، إذ كانت تتراوح ما بين 91 و95 بالمئة خلال سنوات الدراسة، وتعتبر سنة 2013 أكبر نسبة محققة بما يعادل 95,12%، حيث نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر، وهو ما يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية لدى المصرف والاستثمارات قصيرة الأجل، المتمثلة في الحقوق على الهيئات المالية وتمويل الزبائن، أما أدنى مؤشر فسجل في سنة 2016 بنسبة 91,35% وهي مرتفعة أيضا، مما يجعل مصرف السلام في أريحية في مواجهة التزاماته المختلفة.

#### - نسبة مخاطر السيولة الثالثة:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصنيفها بسهولة عند الحاجة، وكذلك حاجة المصرف لمصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة (النويران، 2019، صفحة 103).

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ويمكن تلخيص حساب هذه النسبة للسنوات (2011-2017) من خلال الجدول التالي:

## الجدول (3): نسبة مخاطر السيولة الثالثة

الوحدة بآلاف الدينار الجزائري

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
551 105	372 485	304 268	328 749	633 514	451 574	281 120	اجمالي القروض
64 642	34 511	23 685	19 450	23 931	19 401	12 945	اجمالي الودائع
0,85%	1,08%	1,28%	1,69%	2,65%	2,33%	2,17%	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية لمصرف السلام

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (3) أنه يوجد اختلاف بسيط بين النسب، إذ كانت تتراوح ما بين 0,85% و 2,65% بالمئة خلال سنوات الدراسة (2011-2017)، وتعتبر سنة 2017 أقل نسبة مسجلة بـ 0,85% وهذا راجع لزيادة الودائع لدى المصرف بقيمة قدرها 211 642 64 آلاف دج، بالرغم من زيادة منح القروض الائتمانية. وعموما نلاحظ انخفاض هذا المؤشر وهو ما يفسر انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك ينقص من نسبة القروض التي يتعدى تصفيتها بسهولة عند الحاجة، وكذلك حاجة المصرف لمصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

- نسبة مخاطر السيولة الرابعة:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة (النويان، 2019، صفحة 103).

مخاطر السيولة = (الأصول المتداولة) / (إجمالي الودائع)

ويمكن تلخيص حساب هذه النسبة للسنوات (2011-2017) من خلال الجدول التالي:

الوحدة بآلاف الدينار الجزائري

## الجدول رقم (4): نسبة مخاطر السيولة الرابعة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
81 484	49 457	37 382	34 379	37 631	30 900	23 191	الأصول
64 642	34 511	23 685	19 450	23 931	19 401	12 945	اجمالي
126,06%	143,31%	157,83%	176,75%	157,25%	159,27%	179,15%	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية لمصرف السلام

يظهر الجدول رقم (4) أن مصرف السلام يعمل أكثر في زيادة موجوداته لمواجهة مخاطر التمويل وفق المعايير الشرعية الإسلامية وهو ما تفسره النسب الموجودة في الجدول، وهي كلها مؤشرات مرتفعة وتعبّر إلى انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف، حيث تعكس الزيادة في الأصول المتداولة (قيم كبيرة) وهو ما يجعله أكثر تحكما في التزاماته المختلفة، ومنح قروض للزبائن بكل سهولة، وكانت النسبة في سنة 2011 أعلى مقارنة بباقي السنوات إذ تقدر بـ 179,15% نظرا لحداثة انشاء المصرف وقلة التمويل للزبائن في المرحلة الأولى من الإنشاء، وبدأت النسبة بالانخفاض تدريجيا من سنة إلى أخرى، وفي سنة 2017 وصلت إلى 126,06% بحكم زيادة نشاط المصرف في السوق الجزائرية وبالتالي زيادة الحقوق والتمويلات.

### 3.3 تحليل نسب التدفقات النقدية التشغيلية لمصرف السلام:

إن من أهداف تحليل التدفقات النقدية المساعدة على تقييم الملاءمة المصرفية، وتستخدم لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، والتدفق النقدي الداخلي، والنقدية الملاءمة القادرة على تغطية الالتزامات النقدية المستقبلية، وهناك نسب ومؤشرات مستنبطة من جدول التدفقات النقدية، وتساعد على تقييم السيولة، ومدى توافر صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية. من تلك النسب والمؤشرات ما يلي:

#### - نسبة النقدية التشغيلية:

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح الشركة والعكس بالعكس: (مطر، 2006، صفحة 163).

نسبة النقدية التشغيلية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) / (النتيجة الصافية)

ويمكن تلخيص حساب هذه النسبة للسنوات (2011-2017) من خلال الجدول التالي:

الوحدة بآلاف الدينار الجزائري

#### الجدول (5): نسبة النقدية التشغيلية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
16 057	3 182	4 727 519	1 285	-389	1 536	-1 569	ص ت ن
1 181 246	1 080	301 357	1 383	1 266	1 119	898 166	النتيجة
1359,41%	294,63%	1568,74%	92,96%	-	137,23%	-	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية لمصرف السلام

من خلال استخدام هذه النسبة المالية الخاصة بالتدفقات النقدية والتي تم تطبيقها على مصرف السلام (عينة البحث)، وتم التوصل الى النتائج التالية:

يبين الجدول (5) نتائج تطبيق مقياس نسبة النقدية التشغيلية ومعدل تطورها في مصرف السلام الجزائر وللمدة (2011-2017)، حيث يبين أن نسب التطور كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى، وأفضل السنوات كانت (2015، 2017) وهذا يعود الى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في إدارة المصرف للسنوات الأخرى، كما سجلت نسب ايجابية للسنوات (2012، 2014 و2016)، وبقية السنوات (2011 و2013) سجلت نسب سلبية، وهذا يدل على ضعف الوضع المالي خلال هذين السنتين.

ومن خلال الجدول السابق تبين أن في سنة 2015 كانت نسبة النقدية التشغيلية تساوي 1568,74% وهي أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى والتي تبين مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المصرف على توليد تدفقات صافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياني، وكانت التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن لها الحصة الأكبر بمبلغ قدره 3.844.824.000 دج. بينما العكس في سنة 2011 كانت نسبة النقدية التشغيلية تساوي -174.79% وهي تعبر على ضعف قدرة الأنشطة التشغيلية لهذه على توليد تدفقات نقدية مقارنة بالسنوات الأخرى.

- نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية:

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها أو موجوداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتحدد بالعلاقة التالية: (شونف، 2012، صفحة 219).

نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية = (صافي التدفقات النقدية من التشغيلية الأنشطة) / (إجمالي الأصول)  
ويمكن تلخيص حساب هذه النسبة للسنوات (2011-2017) من خلال الجدول التالي:

الجدول (6): نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية الوحدة بآلاف الدينار الجزائري

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
16 057	3 182	4 727	1 285	-389	1 536	-1 569	ص ت ن
85 775	53 103	40	36 390	39 550	32 782	24 821	مجموع
18,72%	5,99%	11,65%	3,53%	-0,99%	4,69%	-6,32%	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية لمصرف السلام

من خلال استخدام هذه النسبة المالية الخاصة للعائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية والتي تم تطبيقها على مصرف السلام (عينة البحث)، وتم التوصل الى النتائج التالية:

بين الجدول (6) نتائج تطبيق مقياس نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل تطورها في مصرف السلام الجزائر وللمدة (2011-2017)، حيث يبين أن نسب التطور كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى، وأفضل سنة كانت (2017) وهذا يعود الى زيادة التدفقات النقدية الصافية الناجمة على النشاط العمليتي، حيث سجلت تدفقا صافيا إيجابي قدره 16 057 947 ألف دينار جزائري بسبب الزيادة في ودائع العملاء التي تجاوزت بشكل كبير النمو في الحسابات المدينة، وتراجع رصيد التمويلات الممنوحة للعملاء خلال هذه السنة، وسجلت سنة 2013 تدفقا صافيا سلبيا يقدر بقيمة 390 مليون دج، وذلك نتيجة للمبلغ المعتبر للتمويلات المنفذة خلال هذه السنة، ونلاحظ كذلك أنه كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في استخدام موجوداته. بينما في سنة (2014) ظهرت أقل نسبة بـ 3,53% بإشارة الموجبة، وعلى العكس في سنة 2011 كانت نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية تساوي -6,32% وهي تعبر على ضعف قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد النقد بسبب حادثة المصرف في هذه السنوات.

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مجموع الديون (الاستحقاق الحالي لديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل):

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في استحقاقات الديون طويلة الأجل، والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع النقدية للمصرف جيد ولا يعاني من مشكلات تتعلق بها. وتحدد بالعلاقة التالية: (Gibson, 2001, p. 365).

وتحدد بالعلاقة التالية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) / (الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل + استحقاقات الديون طويلة الأجل)

ويمكن تلخيص حساب هذه النسبة للسنوات (2011-2017) من خلال الجدول التالي:

## الجدول (7): نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مجموع الديون الوحدة بألاف الدينار الجزائري

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
16 057	3 182	4 727	1 285	-389	1 536	-1 569	ص ت ن
85 775	53 103	40 575	36 390	39 550	32 782	24 821	مجموع
10 000	10 000	10 000	10 000	10 000	10 000	10 000	رأس المال
5 381	4 301	399 999	261 668	135 002	23 047	-	احتياطات
-	-	3 599	2 355	1 215	207 420	-667 699	النتيجة المرحلة
1 181	1 080	301 357	1 383	1 266	1 119	898 166	نتيجة السنة
69 212	37 722	26 273	22 390	26 934	21 432	14 590	مجموع الديون
18,72%	5,99%	11,65%	3,53%	-0,99%	4,69%	-10,76%	النسبة المتوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية لمصرف السلام

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مصرف السلام حقق سنة 2017 أعلى نسبة مساهمة الأنشطة التشغيلية في صافي التدفقات النقدية، وأن الحصيلة النقدية تجعل المصرف في وضع مريح اتجاه الديون، مما أدى إلى تحقيق أعلى صافي تدفق نقدي تشغيلي، أما بالنسبة لسنة 2013 فكانت سلبية وهذا بسبب الرصيد النقدي السالب لصافي التدفقات النقدية التشغيلية (389 915)، هذا يعني أن المصرف قد احتجز نسبة من الاحتياطات لغرض التحوط ووضع استراتيجية سليمة لمواجهة مخاطر نقص النقدية. وبالنسبة لسنة 2011 فصافي التدفقات النقدية التشغيلية كانت سالبة (1 885 569) الف دج بسبب الخسارة المحققة في السنة المالية 2010.

## 4. تحليل النتائج:

من خلال دراستنا هذه يتبين لنا مجموعة من النتائج سواء نظرية ام تطبيقية، وفي ما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

## 1.4 تحليل النتائج النظرية:

يمكننا من خلال دراسة هذا النوع من المواضيع، تم التوصل إلى النتائج النظرية التالية:

- يتمثل تسيير المخاطر التي يمكن للمصرف التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية التابعة لنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت.
- تعتبر منتجات الصيرفة الاسلامية نموذج بديل من حيث الاستقرار من خلال ربطها بالاقتصاد الحقيقي، كما أنها توفر بوصلة أخلاقية من خلال تطبيق الشريعة الاسلامية.
- يفضل المصرف تقاسم الأرباح والخسائر وتقاسم المخاطر إلى جانب خلق المزيد من القيمة المضافة للاقتصاد.
- تصنف المخاطر في مصرف السلام إلى مخاطر الائتمان، المخاطر العملياتية ومخاطر السيولة.
- القدرة على تسديد الديون بالاعتماد على التدفقات النقدية من خلال ارتفاع نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى مجموع الديون والذي يعطي نظرة مستقبلية لإمكانية استمرارية المصرف.
- ازدياد النقدية المشككة في إيداعات الزبائن تزيد من مجال المخاطرة في البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية.
- إن المصارف الاسلامية التي لا تزال في مرحلة النمو تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية.

## 2.4 تحليل النتائج التطبيقية:

كما أظهرت النتائج التطبيقية أن التحليل المالي فعالية لكل من مخاطر النقدية باستخدام مؤشرات مستخلصة من ميزانية المصرف، ومن جدول تدفقات الخزينة وحسابات النتائج تم استخدام النسب المالية للأنشطة التشغيلية التي يمارسها المصرف، ومن خلال ما تم تناوله يمكن أن نلخص أهم ما توصلت اليه الدراسة التطبيقية من نتائج في ما يلي:

- نسبة مخاطر السيولة الأولى والتي تتراوح ما بين 25 و41 بالمئة خلال سنوات الدراسة، وتعتبر سنة 2017 أكبر نسبة محققة بمعدل 40,63%. إذ تشير الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك، وهو ما يعكس زيادة رصيد الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، ومركز الصكوك البريدية لدى المصرف السلام، وهو ما يجعل المصرف في أريحية في مواجهة التزاماته المختلفة.

- كما أظهرت نسبة مخاطر السيولة الأولى في سنة 2013 بـ 25,36% وهي نسبة أقل من السنوات الأخرى وتعد مرتفعة نسبيا، وهو ما يفسر قدرة مصرف السلام من خلال منتجات الصيرفة الاسلامية على استقطاب الودائع والمدخرات، وهو ما يبين قلة المخاطر وحرص مصرف السلام في اختيار قراراته الاستثمارية في باقي السنوات.

- نسبة مخاطر السيولة الثانية تتراوح بين 91 و95 بالمئة خلال سنوات الدراسة، وتعتبر سنة 2013 أكبر نسبة، وهو ما يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة وهو ما يعكس زيادة الارصدة النقدية لدى المصرف والاستثمارات قصيرة الأجل، المتمثلة في الحقوق على الهيئات المالية وتمويل الزبائن، وهو ما يجعل مصرف السلام في أريحية في مواجهة التزاماته المختلفة لباقي السنوات.

- نسبة مخاطر السيولة الثالثة تبين أنه يوجد اختلاف بسيط بين النسب، وتعتبر سنة 2017 أقل نسبة مسجلة بـ 0,85% وهذا راجع لزيادة الودائع لدى المصرف بقيمة قدرها 211 642 64 ألف د ج، بالرغم من زيادة منح القروض الائتمانية. وعموما لاحظنا انخفاض هذا المؤشر وهو ما يفسر انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك ينقص من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة، وكذلك حاجة مصرف السلام لمصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

- نسبة مخاطر السيولة الرابعة بينت أن مصرف السلام يعمل على زيادة موجوداته لمواجهة مخاطر التمويل وفق المعايير الشرعية الاسلامية. كما أن ارتفاع تلك المؤشرات يعبر عن انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف، حيث تعكس الزيادة في الأصول المتداولة (قيم كبيرة) وهو ما يجعله أكثر تحكما في التزاماته المختلفة، ومنح قروض للزبائن بكل سهولة.

- نتائج تطبيق مقياس نسبة النقدية التشغيلية ومعدل تطورها في مصرف السلام الجزائر خلال المدة (2011-2017)، أظهرت أن أفضل السنوات هي (2017، 2015) وهذا يعود الى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في إدارة المصرف للسنوات الأخرى، ومقارنة بالسنوات الأخرى تبين قدرة الأنشطة التشغيلية في المصرف على توليد تدفقات صافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي، وكانت التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن لها الحصة الأكبر.

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي د ط أ وأوراق الدفع ق أ، أوضحت أن مصرف السلام حقق سنة 2017 أعلى نسبة مساهمة الأنشطة التشغيلية في صافي التدفقات النقدية، وأن الحصيلة النقدية تجعل المصرف في وضع مريح اتجاه الديون، مما أدى إلى تحقيق أعلى صافي تدفق نقدي تشغيلي، على عكس سنة 2013 فكانت سلبية وهذا بسبب الرصيد النقدي السالب لصافي التدفقات النقدية التشغيلية بقيمة (915 389) ألف د ج، الأمر الذي جعل المصرف يحتجز نسبة من الاحتياطات لغرض التحوط ووضع استراتيجية سليمة لمواجهة مخاطر نقص النقدية.

## 5. خلاصة:

تعد الصيرفة والتمويلات الإسلامية هي بديل النظام التقليدي للقطاع المالي. ومنذ ظهورها في سنوات السبعينيات وما بعدها، أقبل المفكرون المسلمون من ذوي الفكر الرفيع المستوى على الكثير من العمل في هذا المجال ولا يزال الأمر حتى الآن في بداياته ويتعين القيام بالكثير مستقبلاً، لأنه لم يحقق الهدف النهائي الذي ينبغي وهو أن تكون جميع الدول الإسلامية خالية من الخدمات البنكية التقليدية القائمة على الفائدة. كما أثرت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 على الصناعة المالية الإسلامية أيضاً. وبما أن الصيرفة الإسلامية مبنية على أحكام الشريعة، فلا بد من معالجة جميع التحديات والمخاطر من وجهة نظر شرعية. تمت كتابة الكثير من الأدبيات حول هذا الموضوع، وتوصلت دراستنا إلى أن هناك حاجة الآن لكشف مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية في مصرف السلام وتم التحقق من أنه يدير هذه المخاطر وفقاً للشريعة. وحتى الآن، فإن المصرف يقوم بتطوير القواعد القانونية وتطبيقها في عمليات الصيرفة الإسلامية عموماً وفي إدارة المخاطر بشكل خاص. يتمثل تسيير هذه المخاطر التي يمكن للمصرف التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية التابعة لنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت. إن الحد الأدنى من إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية هو أداة مهمة للتخفيف من المخاطر في عمليات الصيرفة الإسلامية كما نوقش أعلاه. تعالج هذه الدراسة الاخطار التي قد يحدث في المستقبل. هناك مساحة كبيرة للباحثين ملء هذا الثغرة في هذا المجال.

## 1.5 توصيات:

- نبغي اعتماد نسب ومؤشرات مخاطر النقدية مع بعض مؤشرات التدفقات النقدية، والتي تعكس البيئة المستقبلية للبنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد على الصيرفة الإسلامية.
- ضرورة دعم المهارات الأكاديمية للعاملين في شبائيك الصيرفة الإسلامية، بتطورات الأعمال الخاصة بإدارة المخاطر من خلال الدورات التدريبية والإفادات العلمية.
- العمل على تطوير أساليب التحليل المالي باعتماد مؤشرات ونسب مالية حتى يتسنى لنا معرفة الوضع المالي للتنبؤ بالمستقبل، واتخاذ الاجراءات المناسبة من خلال الاعتماد خطط وإجراءات تساهم في معالجة المخاطر عند حدوثها أو التنبؤ بها.
- ضرورة دراسة نتائج نسب ومؤشرات التطور لصافي التدفقات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية للتمويلات الإسلامية وذلك لغرض دعم نقاط القوة بالنسبة لشبائيك الصيرفة الإسلامية ذات الاداء الايجابي، ومعالجة نقاط الضعف من خلال تحليل وتشخيص اسبابها بالنسبة للشبائيك ذات الاداء السلبي.

## 6. الهوامش والإحالات:

- Al Salam Bank. (2020, MAY 31). www.alsalamalgeria.com.
- ENTERPRISE RISK AND CONTROL. (2007). **ENTERPRISE RISK MANAGEMENT: TOOLS AND TECHNIQUES FOR EFFECTIVE IMPLEMENTATION**. Institute of Management Accountants.
- Gibson, C. (2001). **Financial Reporting and Analysis**. South-Western: New York Thomson.
- Shahzad, M. I. (2018). **Tools for Risk Management in Islamic Finance: A Case Study of the "Harm and Retaliation by Harm is not Allowed" Shari'ah Maxim**. Pakistan Journal of Islamic Research 19, no. 2.
- Sun, Y. (2019). **History Doesn't Repeat, But It Rhymes. Cash Flow Risk and Expected Returns**. Italy: Department of Finance, Bocconi University, Milan.
- أحمد جابر بدران وآخرون، الاستثمار العقاري، -المقاولات -صناديق الاستثمار، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام، 2009.
- أحمد جابر بدران وآخرون، المراجعة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام، 2009.
- أحمد جابر بدران، وآخرون، الإجارة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام، 2009.
- أحمد جابر بدران وآخرون، السلم -الاستصناع -الوكالة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام، 2009.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (24 مارس 2020)، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 16.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (24 مارس 2020)، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 16.
- النويران، ط، التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الاردني، مجلة تنمية الافدين، العدد 121، المجلد، 38، 2019.
- حداد، ف.س، الادارة المالية، الطبعة الثانية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.
- حماد، ط.ع، إدارة المخاطر (أفرد، إدارات، شركات، بنوك)، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2013.
- حمد، م.خ، مخاطر السيولة وأثارها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2017.
- شنوف ش، التحليل المالي الحديث، طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
- محمد أحمد سراج، وآخرون، المشاركة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام، 2009.
- محمد علي جمعة، وآخرون، المضاربة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام، 2009.
- مطر، م، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثانية. عمان، الاردن، دار واقل للنشر، 2006.